algunatuna
Journal of Arabic Linguistics and Education
Vol. 7 No. 2, June 2021, 237-251
P-ISSN: 2477-5371; E-ISSN: 2503-2690

الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني
(دراسة لغوية معيارية)

Ali Burhan
Institut Agama Islam Negeri Pekalongan
aliburhan77@yahoo.com

Abstract
Occasionally the number of fluent syahīd cannot be the barometer in constructing rules of nahwu ṣarf rules, because of its characteristic as sima'i which cannot be practiced. Likewise, the form of syaż or anomaly that has been formulated by the experts is inversely proportional to the number of fluent texts as the main barometer of language rules. Therefore, this form can be accepted in the term of qiyasi and sima'i. This study aims to examine the anomalous methods in the book of Ḥasyiyah Sabban Syarḥ Asymuni from the perspective of prescriptive linguistics (manhaj mi'yari). The detailed explanation is presented in the form of a thematic study of nahwu ṣarf . The results showed that the justification of the nahwu sharf anomaly only focused on the syahīd /text whose source was unknown, enabling the consensus of nahwu scholars following Baṣrah mażhab. The form of the anomaly reinforced by the fluent syahīd is not the same degree. This rule is not anomalous because it comes from an eloquent source, but it should not be used as a standard in formulating rules because there is no general qiyas.

Keywords**:** *al-syawāż al-naḥwiyyah, al- ṣarfiah, Ḥasyiyah al-Ṣabban.*

Abstrak
Syahid yang fasih tidak selamanya menjadi barometer pembentukan kaidah *naḥwu ṣarf* karena ia bersifat *sima'i*. Bentuk *syaż*/anomali yang dirumuskan oleh ulama nahwu juga kadang berbanding terbalik dengan banyaknya *naṣ* yang fasih sehingga sebenarnya ia dapat diterima secara *qiyasi* dan *sima'i*. Artikel ini bertujuan mengkaji masalah kaedah anomali dalam kitab *Ḥasyiyah Ṣabban Syarḥ Asymuni* dari perspektif linguistik preskriptif (*manhaj mi'yari*). Pemaparan secara detail disajikan dalam bentuk kajian tematik ilmu nahwu sharf. Hasil penelitian menunjukkan bahwa justifikasi anomali *naḥwu ṣarf* hanya terfokus pada *syahīd*/teks yang tidak dikenal sumbernya. Ini menjadi konsensus ulama nahwu mażhab Baṣrah. Adapun bentuk anomali yang diperkuat oleh *syahīd* yang fasih tidak sama derajatnya. Bentuk kaedah ini bukan bentuk anomali karena keluar dari sumber yang fasih, tetapi ia tidak boleh dijadikan standar untuk perumusan kaedah karena tidak ada qiyasnya secara umum.

Kata Kunci*: al-syaważ al-naḥwiyyah, al- ṣarfiah, Ḥasyiyah al-Ṣabban.*

مقدمة

ترجع دراسة الشواذ النحوية والصرفية من القواعد الخارجة عن القياس إلى تشدد المدرسة البصرية في تقعيد القواعد على أساس القياس، وهذا عكس ما سار عليه الكوفيون[١]. فالبصريون اشتهروا بالتمسك على القياس والتعليل[٢]، وأثبتوا على أن لكل قاعدة علة، ويطرحون الشاذ ولا يعولونه في قليل أو كثير. وتميز قياس البصريين بالصحة والدقة والإحاطة بظواهر العلاقات اللغوية التي نجم عنها مسائل النحو وقواعده، فيربط الأشباه بالنظائر، ويميز الفروق بينها على عكس قياس الكوفيين الذي كان في معظم المسائل تنقصه الدقة والإحكام[٣]. كان البصريون بميزة هذا القياس أرسخ قدما وأكثر تنظيما للقواعد النحوية كما كانوا أوسع علما وأولى بالثقة[٤]. وكانت شواهدهم أكثر خضوعا للانتقاء مما جعلهم أشبه بالمحافظين على القديم الثابت. فالحكم بالشذوذ وما خالف القياس الكثير حكم بصري. لأن قياسهم يقوم على سماع كثير، وما يخالف الكثير فهو شاذ، وما يخالف المتعارف المألوف فهو النادر، وقد يكون الشاذ والنادر بمعنى واحد[٥].

أما الكوفيون فهم بناء على قياسهم على الشاهد الواحد لا يرون هذه الألوان المختلفة ضرورة أو شذوذا أو ندورا أو قلة، وإنما هي أنماط متعددة التعبير. وكثرة الحكم بالشذوذ جاءت نتيجة للمنهج الذي أتبعه النحاة في جمع اللغة ولتدخل القياس في التقعيد. ولذلك فهي مظهر من مظاهر معيارية للقاعدة النحوية، وليس معنى هذا عدم القول بالندرة والشذوذ — أساسا — في اللغة. وتدور

---

[١] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، *الاقتراح في أصول النحو*(القاهرة: دار البيروتي، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م) ٧٩، ١١٤. وراجع أيضا:.Ridwan. "Karakteristik Nuhat Kufah Dan Bashrah", *Jurnal Lingua* 3, No.1 (2008): 53-69

[٢] عبد الله بن حمد الخثران، *مراحل تطور الدرس النحوي*(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م/ ١٤١٣هـ)، ٢١٤.

[٣] فالمدرسة البصرية لها خصائص معروفة، منها: ١. تحكيم المقاييس النحوية، ٢. الاعتداد بالعقل في الظواهر اللغوية، ٣. ظاهرة تخطئة العرب في لغتهم ٤. كثرة التقدير والتأويل، ٥. الضبط والدقة، والمدرسة الكوفية لها خصائص أيضا معروفة منها: ١. احترامهم للمسموع عن العرب، ٢. التوسع في القياس، ٣. البعد عن التأويل والتقدير. عبد الله بن حمد الخثران، *مراحل تطور الدرس النحوي*، ٢٠٧ — ٢٣٨.، وعلي أبو مكارم، *أصول التفكير النحوي*(القاهرة: دار الغريب ٢٠٠٧م)، ٢٣.، و محمد طنطاوي، *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*، الطبعة الثانية (القاهرة: دار المعارف، بدون سنة) ٣٧ وما بعدها.، وتمام حسان، *اللغة بين المعيارية والوصفية* (القاهرة: عالم الكتب ٢٠٠٠م)، ٣٧ وما بعدها.

[4] Ali Burhan, "al Madrasah Baṣriyah li al Naḥwi al 'Araby," *Alsinatuna* 2, No. 1(2017): 86-99, https://doi.org/10.28918/alsinatuna.v2i1.829

[٥] أبو الفتح عثمان ابن جني، *الخصائص*،١ (مصر: دار الكتب المصرية المكتبة العلمية، بدون سنة)، ٦٩.

إشكاليات هذه الدراسة حول الاستشهاد بما لم يشع له الاستعمال اللغوي نحويا وصرفيا. فالاتجاه الفكري الذي بنيت عليه هذه الدراسة على عكس الاتجاه العصري في تيسير تعليم النحو، حيث إن الاتجاه الحديث العصر مبني على الاختصار بحذف الاختلافات والتشعبات للمسائل النحوية وخاصة فيما يتعلق بقضية العامل اللغوي[٦].

ومن خلفية هذه الدراسة حول الشذوذ في النحو والصرف أن كثرة الشواهد الفصيحة قد لا تدل على جواز قياسها بل إنها محمولة على السماع، وذلك للغرض المعين من الإثبات بقصد الكلام كمراعاة التفريق بين ما أصله مذكر وما أصله مؤنث[٧].

كما أنه قد لا يصيب إطلاق الشذوذ الهدف على الموضوع المعين من هذه الدراسة بين العلماء لورود الشواهد الفصيحة – قياسا وسماعا – التي تدل على قبولها في القياس[٨]. وكذلك أن بعض ما يسميه النحاة بالندرة والشذوذ إنما هو استعمال لهجي لبعض القبائل تسرب إلى اللغة المشتركة ولم يقبلوه في قياسهم فحكموا عليه بالندرة أو الشاذ إراحة لأنفهسم من عناء البحث[٩]. وكذلك أن هذه الظاهرة المخالفة للقياس الكثير الشائع قد تتفاوت من حيث الأدلة التي يستنبط بها من كلام الفصحاء تفاوتا يسيرا مع الوجه المقابل لها وهو الفصيح[١٠].

وشرح الأشموني الذي قام الصبان بشرحه من خلال حاشيته يعتبر من أبرز الشروح لألفية ابن مالك وأشملها بحثا في ذكر آراء النحاة في شرح الشواهد والمعارضات والاستدراكات والإعرابات والتلخيصات والتضمينات[١١]. ومعظم شروح الألفية التي تدرس في المعاهد الدينية المنتشرة في

[6] Abdul Basith, "Muḥāwalāt Fī Taisīr Ta'līm al-Nahw," *Alsinatuna* 1, No. 1(2015): 57-69, https://doi.org/10.28918/alsinatuna.v1i1.635

[٧] علي برهان، "النوادر النحوية والصرفية في خزانة الأدب للبغدادي"، *رسالة الماجستير من قسم اللغويات* (القاهرة: كلية اللغة العربية جامعة الأزهر الشريف، ٢٠٠٧م)، ٥٨٧؛ ونورة ناهر ضيف الله الحربي، "الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال شواهد سيبويه نموذجا"، *رسالة الماجستير*(جدة: كلية الآداب والعلوم الإسلامية جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٣٢هـ): ٢١

[٨] برهان، "النوادر النحوية والصرفية في خزانة الأدب للبغدادي"، ٥٨٧.

[٩] برهان، "النوادر النحوية والصرفية في خزانة الأدب للبغدادي"،٥٨٧.

[١٠] برهان، "النوادر النحوية والصرفية في خزانة الأدب للبغدادي"، ٥٨٧.

[١١] عبد الله الأنصاري، "سؤال عن أفضل شروح الألفية"، *مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية*، الإصدار الأول (رجب ١٤٣٤هـ/ مايو ٢٠١٣م): ٣٤٢.

إندونيسيا يكاد ينحصر في شرح ابن عقيل على الألفية[١٢]، وتدريس حاشية الصبان على الأشموني لم يتوفر في المعاهد والجامعات الإسلامية المنتشرة في دولة إندونيسيا – في حد علم الباحث – إلا في المعهد السلفي الديني "الفلاح" فلوصا قديري محافظة جاوى الشرقية[١٣]، وهذا يدل على أن تدريس هذه الحاشية له مكانته المتميزة لمن أراد المزيد من التعمق في دراسة النحو والصرف. وتولى مربي ذلك المعهد زين الدين جزولي نفسه تدريس الحاشية بنفسه للسادة المدرسين فقط[١٤].

هناك بحوث عن الشذوذ والندور والغريب النحوي والصرفي قام بها المتخصصون في هذا الميدان، من هذه البحوث الدراسة التي قام بها كاتب هذه المقالة تحت عنوان: النوادر النحوية والصرفية في خزانة الأدب للبغدادي[١٥]. وانتهت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن كثرة الشواهد الفصيحة قد لا تدل على جواز قياسها بل إنها محمولة على السماع. وأنه قد لا يصيب حكم الندور الهدف على الموضوع المعين من هذه الدراسة بين العلماء لورود الشواهد الفصيحة – قياسا وسماعا – التي تدل على قبولها في القياس. فدراسة الشذوذ في هذه المقالة عبارة عن امتداد الدراسة السابقة أو كانت بداية النهاية لها.

ومنها الدارسة التي قام بها محمد بن ناصر الشهري تحت عنوان: ((الغريب في النحو: دراسة وصفية في البنية والقواعد والأقوال))، إحدى المقالات المنشورة في مجلة العلوم العربية. فقد أحصى الكاتب ظاهرة الغريب في النحو أكثر من مائة وأربعين موضعا فحاول تجلية هذه الظاهرة وبيان كثير من ملابساتها. وركز الكاتب في محاور فصوله على ثلاثة فصول: ١) دراسة تحليلية للغريب؛ ٢) والغريب بالنسبة للمألوف من البينة والقواعد؛ ٣) والغريب من الأقوال والآراء[١٦]. تحدث الكاتب عن النظرية في موضوع الغريب وما يقاربه من المصطلحات مثل القليل والشاذ والنادر. وأخذ من الأمثلة في الغريب موضوعات كثيرة موزعة في أبواب النحو والصرف وأيد هذه الأمثلة ببعض الشواهد الفصيحة مع ذكر

---

[12] Martin Van Bruinessen, *Kitab Kuning Pesantren dan Tarekat*. Cet. III,(Bandung: Penerbit Mizan, 1999), 149.

[١٣] اشتهر هذا المعهد الإسلامي السلفي بالتعمق في تدريس العلوم العربية من النحو والصرف والبلاغة، حيث إن كل طالب في الفصل الثالث من المدرسة الثانوية يشترط في النحاج والانتقال إلى الفصل الرابع أن يحفظ أبيات الألفية كاملا شاملا من ظهر القلب، وذلك تمهيدا قبل الدخول إلى تدريس البلاغة في الفصل الرابع.

[١٤] هذا يدل على صعوبة المواد من الكتاب المذكور. هذه الملاحظة من ذكريات الباحث عندما كان طالبا بالمعهد، وذلك في عام ما بين ١٩٩٥ – ١٩٩٦م قبل التحاقه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر الشريف في مصر.

[١٥] علي برهان، "النوادر النحوية والصرفية"، ٥٨٧.

[١٦] محمد بن ناصر الشهري، "الغريب في النحو" ، *مجلة العلوم العربية*، العدد الرابع عشر (محرم ١٤٣١هـ): ٧٠.

آراء النحاة فيه، ولم يقم بالتحليل والنقد عليها. فدراسة هذه الرسالة تخالف دراسة الكاتب في أنها تكون أكثر تحليلا ونقدا لظهور هذه المصطلحات بذكر الشواهد وتحليل الموضوع ونقده مع استخلاص كل المسائل من الباب.

ومنها الدراسة التي قام بها حسين عباس الرفايعة تحت عنوان: ((ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي)) الذي يتحدث فيها الكاتب عن ظواهر الشذوذ في علم الصرف من خلال ذكر أقوال الصرفيين والأمثلة في ذلك التي تتوزع في أبواب الدراسة الصرفية. ولم يتعرض على الشواهد الفصيحة إلا قلة قليلة من دراسته، فموضوع الرسالة تخالف هذه الدراسة في أنها تكون أكثر عمقا في ذكر وجه الاستشهاد بالشواهد وكذلك تحليل الموضوع ونقده الذي لا يتم في دراسة هذا الكتاب[١٧].

ومنها الدارسة التي قام بها محجوب محمد موسى مراجع لغة عربية بمكتبة الإسكندرية تحت عنوان: ((تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة))، حيث إن المؤلف ركز دراسته في الكلم الشائعة المتداولة بين ألسنة الناس والقياس الفصيح على ضدها[١٨]، عرض المؤلف من خلال كتابه هذا فيذكر الشواهد الفصيحة دون الرجوع إلى أمهات الكتب في النحو والدخول إلى أبوابه ولم يراجع الكاتب في ذلك إلى الأقوال وآراء النحاة والصرفيين مع التحليل والنقد. فموضوع الرسالة تخالف هذه الدراسة في ذكر آراء النحاة من خلال الرجوع إلى مصنفاتهم.

تتلخص محاور هذه الدراسة في النقط التالية: (١) حكم الصبان على الشذوذ للمسائل النحوية والصرفية في حاشيته على الأشموني، و(٢) احتكام الصبان على الشواهد الفصيحة وربطه لها بالمسائل النحوية والصرفية الشاذة، و(٣) أحوال الشواهد التي يقوم عليها حكم الصبان بالشذوذ النحوي والصرفي. فهذه الدراسة تقوم على التأييد المقنع بذكر الشواهد التي أوردها الأشموني وعقبها الصبان وتحليلها تحليلا موضوعيا مع النقد وتوثيقها إلى الدواوين الشعرية والكتب الأدبية مع ذكر آراء النحاة فيه.

تتركز أهمية دراسة الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني في معرفة طرق الربط في التقعيد النحوي والصرفي بين المسائل الشاذة والشواهد الفصيحة وغير الفصيحة في ذلك. وكذلك معرفة أحوال الشواهد التي وردت في شرح الأشموني وعقب عليها الصبان وأطلق عليها

---

[١٧] حسين عباس الرفايعة، *ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي* (الأردن: دار جرير، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م).

[١٨] محجوب محمد موسى، *تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة* (الإسكندرية: دار الإيمان، بدون سنة النشر).

بالشذوذ النحوي والصرفي، وكذلك التحليل والنقد على إشارات الصبان بالشذوذ النحوي والصرفي في حاشيته على الأشموني وعلاقة هذه الإشارة بالتقعيد اللغوي في دراسة هذا الموضوع. والكشف عن شخصية الصبان النحوي من خلال استخلاص التعقيبات على كل إشارته بالشذوذ، والتعريف عن دقة شرحه وتعليقه على نص الأشموني من حيث استشهاده بالشواهد الواردة في ذلك ونقله آراء النحاة فيه.

منهج البحث

تناولت هذه الدراسة كتاب حاشية الصبان على شرح الأشموني بأكمله المكون من أربعة مجلدات. واعتمد الباحث في استخراج عبارة الصبان للشواذ النحوية والصرفية على الكتاب المطبوع من طباعة المكتبة التوفيقية القاهرة تحقيق الشيخ طه عبد الرؤوف سعد. جمع الباحث المسائل من الكتاب المذكور ودرسها دراسة موضوعية تحليلية نقدية وحصرها على الجوانب النحوية والصرفية الشاذة. فقسم المسائل الشاذة من موضوع النحو إلى قسمين وهما قسم توسع فيه الصبان بالشرح، وقسم لا يتوسع فيه بالشرح. ولكل قسم خمس مسائل شاذة. وقسم المسائل الشاذة من موضوع الصرف إلى قسمين أيضا كما في موضوع النحو السابق، ولكل قسم منهما خمس مسائل. فبلغ إجمال عدد المسائل عشرين مسألة.

واعتمد الباحث في ذلك على التحليل والنقد في عرض المادة، فهو يعمد إلى تحليل المسائل النحوية والصرفية التي أشار إليها الصبان بالشذوذ، وذكره أقوال النحاة فيها وتحليل هذه الآراء مع ذكر الشواهد الواردة فيها، وقام الباحث بعد ذلك بالنقد عليها في نهاية كل المسألة.

وأما المنهج الذي نحا الباحث نحوه في هذه الرسالة فإنه يتضمن الخطوات التي كان من أهمها ما يلي:

١. قصر المسائل النحوية والصرفية على ما أشار إليه الصبان بالشذوذ، وهذا القصر ليس على سبيل الاستقصاء، بل على سبيل المثال في كثير من معظم أبواب النحو والصرف. فيأخذ الباحث من الإشارة بالشذوذ ما تيسر له درسه من حيث توثيق الشواهد وتحليل التعقيبات التي قام بها الصبان على النص الوارد في شرح الأشموني الذي يتعلق بالشذوذ أو الندور أو القلة.
٢. ربط المسألة التي أشار إليها الصبان بالشذوذ بالتمهيد للدخول إلى المسألة المراد بحثها من الجوانب الشاذة من علم النحو والصرف، .

٣. ذكر الوجوه المقابلة للشذوذ وهي القياس الفصيح الشائع من الضوابط القياسية التي وردت في كل المسألة.
٤. ذكر الشواهد والأدلة في الشذوذ التي ذكرها الصبان وتوضيح وجه شذوذها مع التعقيب والتعليق على كل المسألة وذكر أقوال أئمة النحاة واللغويين وأصحاب المعاجم فيها إن وجدت.
٥. تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية بذكر الصحيفة والجزء ورقم الحديث وباب الموضوعات التي تيسرت للباحث توثيقا لإثبات تلك الأحاديث إلى رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم.
٦. تخريج الشواهد الشعرية التي يحتج بها من دواوين الفصحاء، بالرجوع إلى تلك الدواوين إذا كانت غير مشهورة توثيقا للاحتجاج بها، وإذا كانت تلك الشواهد مشهورة في كتب النحو والصرف واللغة فإن الباحث اعتمد فى ذلك على المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية الذي أعده الدكتور إيميل بديع يعقوب بما فيه من المصادر والمراجع مع الاختصار بكل طرق ممكنة فى هذا التخريج.
٧. تخريج الأمثال وتوثيقها من الكتب الأدبية والمعاجم اللغوية كلما أمكن للباحث ذلك، وإذا لم يجدها في تلك المصادر فاكتفى في تخريجه من كتب النحو.
٨. كتابة المصادر في الحاشية بتقديم اسم المؤلف الأخير أو كنيته أو لقبه وعام وفاته، ثم اسم الكتاب، ثم دار الطباعة، ثم المدينة التي طبع فيها، ثم سنة الطبع، ثم الجزء ثم الصحيفة من الكتاب، إن لم يتقدم ذكرها وذلك وفاء للنظام العصري في كتابة المصادر للرسالة العلمية المعاصرة. وإن تقدم ذكرها فيكتفي الباحث بذكر اسم الكتاب ثم الجزء ثم الصحيفة.
٩. التعريف والترجمة الموجزة على الشعراء، أو الصحابة أو رواة الحديث أو الأدباء توكيدا لصحة الاحتجاج بكلامهم فى حاشية الرسالة.
١٠. الإجابة على أسئلة البحث بناء على استخلاص كل المسألة.

نتيجة البحث

الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني

وبعد عرض نصوص الأشموني واستخلاصها في المسائل الشاذة من الدراسة النحوية والصرفية وتعقيبات الصبان عليها مع التحليل والنقد في كل مسألة وبناء على دراسة هذه المسائل، استخلص الباحث الإجابة على محاور هذه الدراسة فيما يلي:

حكم الصبان على الشذوذ للمسائل النحوية والصرفية في حاشيته على الأشموني

إن الصبان حكم بالشذوذ في معظم المسائل النحوية والصرفية لأنه تابع لإشارة الأشموني إلى شذوذها إلا في بعض الأحوال، فإنه قد يناقضه في التعليل والقياس، كما قال الأشموني إن هذه المسألة شاذة مثلا، فكشف الصبان بتعليله لها أنها قياس، وذلك كتعليله في مسألة شذوذ العدد في القول بعدم شذوذ ((قُروء)) إذا كان جمعا لـ ((قُرْء)) بضم القاف. وهذا يبين وجه نظر الأشموني في قوله بأن ((قروء)) جمع ((قرْء)) على الشذوذ[١٩]، مما يدل على دقة تحليل الصبان للمسألة. فتحليله عليها هنا مبني على التعليل والقياس، وهذا التعليل والقياس الذي قام به الصبان يزيل حكم الشذوذ الذي أشار إليه الأشموني. وقد يكون مضطرب الموقف بين الجواز والمنع في الوقوف أمام اختلاف النحاة بدون ترجيح، كتعقيبه على مسألة عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة[٢٠]، وهذا نتيجة عدم تعقيبه على كل الشواهد الواردة في المسألة وتحليلها على وجه الدقة بشكل نهائي على نحو ما أورده النحاة في كتبهم.

---

[١٩] علي برهان، "الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني"، *رسالة الدكتوراه* (يوكياكرتا: جامعة سونن كاليجاغا الإسلامية الحكومية، ٢٠٢٠): ٢١١، تحت موضوع: شذوذ العدد المسألة الرابعة من القسم الأول، الباب الرابع، وذلك في قوله تعالى:﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...﴾ سورة البقرة، بعض الآية ٢٢٨.والشاهد فيه إضافة ((ثلاثة)) إلى جمع الكثرة وهو ((قروء)) مع وجود جمع القلة وهو ((أقْرَاء))، وجمع ((قَرْء)) ((أقْرُء)) جمع قلة على القياس الفصيح، وجمعه على ((أقراء)) شاذ. فهنا وقفة في موقف الصبان الذي يناقض إطلاق الأشموني على الشذوذ حيث إنه يرى عدم الشذوذ في الآية.

[٢٠] علي برهان، "الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني"، ١٥٥ في المسألة الرابعة من القسم الثاني، الباب الثالث، مسألة: عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، حيث أورد فيها الأشموني عددا من الشواهد الفصيحة التي تؤكد قياس مجيء الضمير على متأخر لفظا ورتبة، كشعر حسان بن ثابت، وسليط بن سعد والنابغة الذبياني أو أبي الأسود الدؤلي. وذكر فيه الأشموني الخلاف بين النحاة بين الجواز والمنع.، وراجع أيضا: الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، ج ١، ١٧٨؛ والصبان، *حاشية الصبان*، ج ٢(القاهرة: المكتبة التوفيقية، بدون سنة)، ٨٣؛ وبهاء الدين عبد الله ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على الألفية*، ج ٢ (القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠)، ٢٠٤.

وقد يقف الصبان موقف الشارح الناقد المتنبه في حكم الشذوذ الوارد في نص الأشموني، على احتمال وجود الأخطاء في نقل الرواية للأمثلة الواردة فيه. فدارت تعقيباته على كلام الأشموني حول ورود الفعل الوارد في الأمثلة التي ذكرها خلال إشارته بالشذوذ من تقسيمه أبواب الفعل الثلاثي المجرد الستة المعروفة، وتوضيحه لمعاني المفردات الواردة فيها بين التقييدات والتقييمات والاعتراضات. وذلك كتعقيباته على كلام الأشموني في مسألة الشذوذ في ترك إدغام الأسماء المستوفاة لشروط الإدغام[٢١].

وهذا الشذوذ الذي أشار إليه الأشموني وتبعه الصبان فيه يدور حول الشواهد المجهولة القائل والشواهد الواردة عن الفصحاء ولكنها على خلاف القياس الكثير الشائع، وكذلك تعقيبات الصبان على إشارة الأشموني بالشذوذ في مسألة معينة من النحو والصرف قد تخلو من الاستشهاد بالشواهد الواردة عن العرب.

احتكام الصبان على الشواهد الفصيحة وربطه لها بالمسائل النحوية والصرفية الشاذة

يتبين في المحور الثاني أن الصبان لم يضف شيئا من الشواهد التي استشهد بها الأشموني للتقعيد سواء كان نحويا أم صرفيا، وسواء كانت هذه الشواهد فصيحة مقبولة أم مجهولة القائل التي يشك في قبولها للتقعيد. وسواء كانت هذه التعقيبات في مسائل توسع فيها الصبان بالشرح والتعقيب أم في ما لا يتوسع فيه بالشرح والتعقيب. بل دارت تعقيباته حول توجيه التعليل والقياس وشرح معاني المفردات من الشواهد التي أوردها الأشموني. وأن الاستدلال بالشواهد في المسائل النحوية أكثر من الاستدلال في المسائل الصرفية، على الرغم أنه قد يرد الاستدلال بالشواهد في المسائل الصرفية، كاستدلاله في مسألة

---

[٢١] علي برهان، "الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني"، ٢٧١ في المسألة الخامسة من القسم الثاني الباب الرابع، مسألة: عدم إدغام الأسماء المستوفاة لشروط الإدغام، وذلك مثل انتقاده على توضيح الأشموني للمعنى الوارد في (وصَكِك الفرس)، ذكر الأشموني أن معناه أي إذا اصطكت عرقوباه، ووثق الصبان ورود معناه في المعجم اللغوي فوجد أن ومعناه صكه أي ضربه. وكذلك توضيحه معنى (رجل ضفِفُ الحال) ذكر الأشموني أنه من الضفَف وهو الضيق والشدة والحاجة، ووثق الصبان ورود هذا اللفظ في المعاجم فوجد: رجل ضفّ الحال بالإدغام فليس بالفك كما ذكره الأشموني. الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، ج ٣، ٨٩٣؛ الصبان، *حاشية الصبان على الأشموني*، ج ٤، ٤٨٩؛ ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على الألفية*، ج ٤، ٢٤٨؛ مصطفى الغلاييني، *جامع الدروس العربية*، ج ٢(بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٤ م/١٤١٤هـ)، ٩٧؛ خضري طبري، *خلاصة قواعد الإعلال*(فكالونجان: المعهد الديني نور الهدى سمبانج كولون، بدون سنة)، ٣.

مجيء الفعل المتعدي من ((افعنلل)) بالشاهد المجهول القائل[٢٢]، واستدلاله في مسألة مجيء جمع ((فعْل)) على ((أفعَال)) جمع قلة[٢٣].

كما أن حكم الشذوذ بقصر الشواهد المجهولة القائل أكثر من حكم الشذوذ على الشواهد الفصيحة، فهي عند الصبان محمولة على السماع والاقتصار فيه، لا يجوز القياس عليه في الكلام الفصيح، فلا يحتكم في حكم الشذوذ بالشواهد المجهولة القائل وحدها. وهذا يظهر مثلا في موقفه لمسألة حذف ((أن)) مع نصب المضارع[٢٤]. ومسألة شذوذ جمع المذكر السالم[٢٥]، فلا يعتبر الصبان

---

[٢٢] علي برهان، "الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني"، ١٩٤ في المسألة الثانية من القسم الأول الباب الرابع، مسألة: مجيء الفعل المتعدي من افعنلل، حيث أورد الأشموني البيت المجهول القائل:

((قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَسْرَنْدِيني أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيغرَنْديني))،

واستدل به على وروده على سبيل الشذوذ. راجع أيضا: الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، ج ١، ١٩٥؛ الصبان، *حاشية الصبان على الأشموني*، ج ٢، ١٢٧؛ ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على الألفية*، ج ٤، ٢٤٨؛ عبد العزيز فاخر، *توضيح النحو*، ج ٢ (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، بدون سنة)، ٢٢٣ وما بعدها.

[٢٣] علي برهان، "الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني"، ٢٠٣ في المسألة الثالثة من القسم الأول الباب الرابع، مسألة مجيء جمع (فَعْل) على (أفعال)، حيث أورد الأشموني شعر بكر بن وائل: مَناعِها من إبِل مناعِها أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِها))، وقول رؤبة بن العجاج:((عَلَى جِنابَيْهِ نَبَاتُ العُنّابْ وَالزرْعُ يَغْشاهُ ثِمان الأَرْطابْ)) وقول الحطيئة: ((ماذا تقول لأفْراخٍ بذي مرَخٍ زُغْبِ الحواصل لا ماءُ ولا شجَرُ)) وقول الأعشى:((وُجِدْتَ إذا أَصْلَحُوْا خَيْرَهُم وزَنْدُك أثقبُ أزْنادِها))

حمل الأشموني الشواهد السابقة على الشذوذ رغم ورودها عن الفصحاء، وهذا في الاحتكام والاستدلال في الصرف. راجع أيضا: الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، ج ٣، ٦٧٤؛ الصبان، *حاشية الصبان على الأشموني*، ج ٤، ١٧٤؛ ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على الألفية*، ج ٤، ١١٤؛ عباس حسن، *النحو الوافي*، ج ٤، ط ٣ (القاهرة: دار المعارف، بدون سنة)، ٦٢٥وما بعدها.

[٢٤] علي برهان، "الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني"، ١١٢ في المسألة الخامسة من القسم الأول الباب الثالث، مسألة: حذف (أن) مع نصب المضارع. وراجع أيضا: الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، ج ٣، ٥٧١؛ الصبان، *حاشية الصبان على الأشموني*، ج ٣، ٤٦١.

[٢٥] علي برهان، "الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني"، ٧٧ في المسألة الثالثة من القسم الأول الباب الثالث، مسألة شذوذ جمع المذكر السالم، حيث حمل فيه الأشموني الشواهد الواردة عن الفصحاء على الشذوذ الذي لا يقاس عليه في التقعيد، كقول الكميت بن زيد: ((فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِيْ تَمِيْمٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِيْنَ

ببعض الشواهد الفصيحة الواردة في ذلك. وكذلك ضرورة الإتيان بالشواهد في التقعيد والملاحظة على آراء النحاة بدقة ومعرفة تفصيلات الموضوع لاجتناب الفوضى ومخالفة الضوابط القياسية الثابتة، وذلك كتعقيب الصبان في مسألة شذوذ صيغة التعجب[٢٦]. حيث أورد الأشموني – خلال شرحه لها – آراء النحاة حول اسمية صيغة التعجب وفعليته. فنقل رأي الكوفيين القائل بأن صيغة التعجب اسم يخالف أول شرحه لظاهر المتن حيث إن الأشموني وضع سبعة شروط لفعل التعجب منها أن يكون فعلا. فإتيان رأي الكوفيين يؤدي إلى خلاف أحد الشروط والضوابط التي وضعها هو.

أحوال الشواهد التي يقوم عليها حكم الصبان بالشذوذ النحوي والصرفي

يتبين في المحور الثالث من هذه الدراسة أن الشواهد التي تقوم عليها تعقيبات الصبان على الشذوذ النحوي والصرفي الذي أشار إليه الأشموني ورد معظمها مجهولة القائل، وهذا كالاستدلال في ورود تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف[٢٧]، فعدم التثبت لرواية تلك الشواهد من كلام الفصحاء الذي كان محورا لقبولها سبب لعدم قياسها في التقعيد. كما قد تكون الشواهد التي استشهد بها الأشموني في القول بالشذوذ على مسألة معينة من النحو والصرف ليست في محل التعقيب المناسب من

وَأَحْمَرِيْنَا)) وقول أبي قيس بن رفاعة: ((مِنَّا الَّذِيْ هُوَ مَا إنْ طَرَّ شارِبُه وَالْعَانِسُوْنَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشِّيْبُ))وقول الصمة القشيري: ((دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإنَّ سِنِيْنَه لَعِبْنَ بِنَا شَيْبًا وشيَّبْنَنَا مُرْدَا)).

[٢٦] علي برهان، "الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني"، ٢٦١ في المسألة الرابعة من القسم الثاني الباب الرابع، مسألة شذوذ صيغة التعجب. وراجع أيضا: الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، ج ٢، ٣٦٥؛ الصبان، *حاشية الصبان على الأشموني*، ج ٣، ٢٨.

[٢٧] علي برهان، "الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني"، ٤٩ المسألة الأولى من القسم الأول الباب الثالث، مسألة شذوذ الحال، استدل فيه الأشموني في ذلك بالبيت المجهول القائل: ((تسلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بُعْدَ بَيْنِكُم بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِيْ)) وقول الآخر المجهول أيضا: ((مَشْغُوْفَةً بكَ قَدْ شُغِفتُ وإنَّما حُمَّ الفراقُ فما إليكِ سبيلُ)). وحمل الأشموني الشواهد السابقة على الخصائص الشعرية. وراجع أيضا: الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، ج ١، ٢٤٢؛ الصبان، *حاشية الصبان على الأشموني*، ج ٢، ٢٥٥.

الصبان، كما في مسألة ترك إدغام الأسماء المستوفاة لشروط الإدغام مثلا[٢٨]، عقب الصبان على هذه المسألة بتوضيح وجه التعليل والقياس الوارد في أمثلة المسألة. فالاستدلال بالشواهد التي ذكرها الأشموني في القول بشذوذ المسألة لا معنى له عندما فقد الصبان التعقيب عليها. فاعتماد الصبان على التعليل والقياس في هذه المسألة أكثر من اعتماده على تحليل النصوص وتعقيبها. وكذلك قد تخلو تعقيبات الصبان على كلام الأشموني من الاستشهاد بما أثبت ورود ذلك في كلام العرب. بل يقوم هذا الاستشهاد على مجرد التعليل والقياس للتقعيد.

وذلك مثل تعقيباته في مسألة مجيء اسم الفاعل من ((فعُل)) بضم العين و ((فعِل)) بكسرها[٢٩]، حيث إنه يرى اعتبار اسم الفاعل صفة مشبهة باسم الفاعل إذا قصد به معنى الثبوت دون الحدوث، مثل: طاهر القلب، وشاحط الدار أي بعيدها. فإذا قصد بها معنى الحدوث والتجدد كانت أسماء الفاعلين. وإذا أريد حدوث الحسن مثلا فإنه قيل حاسن لا حسن. والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الأصل في فاعل قصد الحدوث، وقصد الثبوت طارئ. فلا يعتبر إلا ما يدل على خروجه عن الأصل واستعماله في الثبوت من الإضافة أو النصب المذكورين. أما غير فاعل فمشترك في الأصل بين الحدوث والثبوت فاكتفى في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت[٣٠].

وموقف الباحث بين البحوث الأخرى بعد عرض المحاور الثلاثة السابقة يتضح في اقتراح النقطتين الآتيين:

---

[٢٨] علي برهان، "الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني"، ٢٧١ في المسألة الخامسة من القسم الثاني الباب الرابع، مسألة عدم إدغام الأسماء المستوفاة لشروط الإدغام. وراجع أيضا: الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، ج ١،٢٥٣؛ الصبان، *حاشية الصبان على الأشموني*، ج ٢، ٢٥٥؛ خضري طبري، *خلاصة قواعد الإعلال*، ٣؛ أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، *الأصول في النحو*، ج ٢(القاهرة: المكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ٤٩١ وما بعدها.

[٢٩] علي برهان، "الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان على الأشموني"، ١٨١ في المسألة الأولى من القسم الأول الباب الرابع، مسألة مجيء اسم الفاعل من (فعُل) بضم العين و (فعِل) بكسرها. وراجع أيضا: الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، ج ٢، ٣٥٤؛ الصبان، *حاشية الصبان على الأشموني*، ج ٢، ٤٧٤؛ محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج ٣ (بيروت: المكتبة العصرية، بدون سنة)، ٢١٦.

[٣٠] الصبان، *حاشية الصبان*، ج ٢، ٤٧٦.

الأولى: أن الإتيان بالشواهد في التقعيد لحكم الشذوذ والملاحظة على آراء النحاة بدقة ومعرفة تفصيلات الموضوع أمر ضروري لاجتناب الفوضى ومخالفة الضوابط القياسية الثابتة. فعدم التنبه على هذه العوامل يؤدي إلى ركاكة القول بالشذوذ والحديث عنه مما يدل على عدم ثبوت القدم في جوهر الموضوع.

الثانية: أن الصبان قد يصيب في تعقيباته على كلام الأشموني بعض الأحيان وقد يخطئ أحيانا أخرى على ما ظهر في تعقيباته عليه. فهو كثيرا ما أصاب الهدف في التعقيب على ما فيه الاستدلال بالشواهد وتوضيح التعليل والقياس فيه، كما أنه قد لا يصيب الهدف في توضيح وجه التعليل الخالي عن الاستدلال بالشواهد، وإنما عقب على كلام الأشموني بنقل آراء النحاة دون الانتباه إلى الاستدلال، وإن كان هذا التعقيب منه – مع خلوه من الاستشهاد بما أثبت وروده في كلام العرب – قد يكون مقبولا قياسا كتعقيبه في مسألة مجيء اسم الفاعل من ((فعُل)) بضم العين و ((فعِل)) بكسرها[٣١].

الخلاصة

انطلاقا من عرض المحاور الثلاثة السابقة في هذه الدراسة انتهى الباحث إلى نتيجة أن الحكم بالشذوذ النحوي والصرفي يتحتم أن يكون مقصورا على الشواهد المجهولة القائل، وهذا محل اتفاق النحاة البصريين. فما ورد فيه إطلاق الشذوذ على الشواهد الفصيحة فإنه ليس شاذا لصدوره من ألسنة الفصحاء التي هي مراجع للفصاحة، ولا قياسا لعدم ورود نظيره في بقية الشواهد الفصيحة. فهو محمول على السماع لا يقاس عليه في التقعيد للكلام الفصيح.

وهناك الباقي للدراسة حول الشذوذ وهو ما إذا كان سبب الشذوذ في الاستشهاد للتعقيد انقسم إلى قسمين كبيرين وهما الشواهد المجهولة القائل والشواهد الواردة عن الفصحاء ولكنها على سبيل السماع والاقتصار عليها لا يقاس عليها في التقعيد، فاكتشف إلى هذا الحد القسم الأول منهما، وبقي القسم الثاني الذي ما زال – فيما أرى – موضوعا جذابا للدراسة القادمة في مجال الدراسة النحوية والصرفية وهو اعتبار الشواهد الواردة عن الفصحاء شاذة فيما لم يرد فيه نظيرها من الكلام الفصيح.

---

[٣١] المسألة الأولى من القسم الأول الباب الرابع. علي برهان، "الشواذ النحوية والصرفية في حاشية الصبان"، ١٨١؛ الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، ج ٢، ٣٥٤؛ الصبان، *حاشية الصبان على الأشموني*، ج ٢، ٤٧٤.

REFERENCES

Abū Makārim, ‘Ali. *Uṣūl al-Tafkīr al-Naḥwi*. Kairo: Dār Garīb, 2007.

Anṣāri, Abdullah. “Suāl ‘an Afẓal Syurūh al-Alfiyyah.” *Majallah Majma’ al-Lugah al-‘Arabiyyah* 1 (1434/2013).

Al-Asymūnī, Ali ibn Muḥammad ibn Īsā. Abū al-Hasan Nūruddīn. *Syarḥ al-Asymūnī ‘ala al-Alfiyyah*. Beirut: Dār al-Kutub al-‘Arabiy, 1375 H/1955 M.

Basith, Abdul. “Muḥāwalāt Fī Taisīr Ta'līm al-Nahw.” *Alsinatuna* 1, No. 1(2015): 57-69, https://doi.org/10.28918/alsinatuna.v1i1.635

Bruinessen, Martin Van. *Kitab Kuning Pesantren dan Tarekat*, Cet III. Bandung: Penerbit Mizan, 1999.

Burhan, Ali. “Al-Nawādir al-Naḥwiyyah wa al-Ṣarfiyyah fi Khizānat al-Adab li al-Bagdādī.” *Tesis*. Kairo: Kulliyyah al-Lugah al-‘Arabiyyah Jāmi’ah al-Azhar, 1427 / 2007.

Burhan, Ali. “al-Syawāżż al-Naḥwiyyah wa al-Ṣarfiyyah fi Ḥāsyiyah al-Ṣabbān ‘ala al-Asymūnī.” *Disertasi*. Yogyakarta: UIN Sunan Kalijaga. 2020.

Burhan, Ali. “al Madrasah Baṣriyah li al Naḥwi al ‘Araby.” *Alsinatuna* 2, No. 1(2017): 86-99, https://doi.org/10.28918/alsinatuna.v2i1.829

Fākhir, Abdul Azīz Muḥammad. *Tauḍīh al-Naḥwi*. Kairo: al-Maktabah al-Azhariyah li al-Turāṡ, tt.

Al-Galāyainī, Musṭafa. *Jāmi’ al-Durūs al-‘Arabiyyah,* Murājāh: Abdul Mun’im Khafājah. Beirut: al-Maktabah al-Aṣriyyah, 1414 / 1994.

Al-Ḥarbiy, Naurah Nāhir Ḍaif Allah. “al-Syużūżż fi asy-Syāhid asy-Syi’riy baina ad-Dalālah wa al-Isti’māl Syawāhid Sībawaihi Namūżajan.” *Tesis*. Jeddah: Kulliyah al-Ādāb wa al-‘Ulūm al-Islāmiyyah Jāmi’ah al-Malik Abdul ‘Azīz, 1432 H.

Ḥasan, ‘Abbās. *Al-Naḥwu al-Wāfī*, Cet. III. Kairo: Dār al-Ma’ārif, tt.

Ḥassān, Tamām. *Al-Lugah baina al-Mi’yāriyyah wa al-Waṣfiyyah*. Kairo: Ālam al-Kutub, 2000.

Ibnu ‘Aqīl, Bahā’uddīn Abdullah. *Syarḥ Ibn Aqīl ‘ala al-Alfiyyah*. Kairo: Dār al-Turāṡ, 1980.

Ibnu Hisyām, Muḥammad Abdullah Jamāluddīn. *Auẓah al-Masālik ilā al-Alfiyyah ibn Mālik*. Beirut: al-Maktabah al-Aṣriyyah, tt.

Ibn Jinnī, Abu al-Fatḥ Uṡmān. *Al-Khaṣāiṣ*. Tahqīq: Abdul Hamīd Handāwī. Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1424 / 2003.

Ibnu as-Sarrāj, Abū Bakar Muḥammad al-Sarrī. *Al-Uṣūl fi al-Naḥwi*. Kairo: al-Maktabah al-Ṡaqāfah al-Dīniyyah, 1430 / 2009.

Khaśrān, Abdullah bin Ḥamd. *Marāḥil Taṭawwur ad-Dars al-Naḥwi*. Alexandria: Dār al-Marifah al-Jāmi'iyyah, 1413 / 1993.

Mūsā, Maḥjūb Muḥammad. *Taṭhīr al-Lugah min al-Akhṭā al-Syāi'ah*. Alexandria: Dār al-Īmān, tt.

Rafāyi'ah, Ḥusain 'Abbās. *Ẓāhirat al-Syużūżż fi al-Ṣarf al-Arabiy*. 'Amman: Dār Jarīr, 1426 / 2006.

Ridwan. "Karakteristik Nuhat Kufah Dan Baṣrah." *Lingua* 3, No.1 (2008): 53-69, https://doi.org/10.18860/ling.v3i1.572

Ṣabbān, 'Ali Muḥammad. *Ḥāsyiyah al-Ṣabbān 'alā al-Asymūnī*. Kairo: al-Maktabah al-Taufīqiyyah, tt.

as-Suyūṭī, Jalāluddīn Abdurraḥman. *Al-Iqtirāh fi Uṣūl al-Naḥwi*. Ta'līq: Abdul Ḥakīm 'Aṭiyyah. Kairo: Dār al-Bairūti, 1427 / 2006.

as-Syahrī, Muḥammad ibn Nāṣir. "Al-Garīb fi al-Naḥwi." *Majallah al-Ulūm al-'Arabiyyah* (1431 H).

Ṭabrī, Khuḍari. *Khulāṣah Qawā'id al-I'lāl*. Pekalongan. Al-Mahad al-Dīnīy Nūrul Hudā Simbang Kulon, tt.

Ṭanṭāwī, Muḥammad. *Nasy'at an-Naḥw wa Tārīkh Asyhar an-Nuhāt.* Cet II. Kairo: Dār al-Ma'ārif, tt.